الألقاب المدحية بين الأحقية العلمية والممارسات التزكوية
ضوابط منهجية في انتقاء أعلام التفسير الجزائريين

د.عبد الغاني عيساوي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة

ملخص البحث باللغة الفرنسية:

Cette recherche a pour but de trouver des normes méthodologiques et des règles fondamentalistes dans la problématique de l'écriture des traductions des medias, après que le fléau du lancement et la distribution de titres élogieux et les disciplines scientifiques s'est répondu de la part de l'interprète, linguistique et grammatical, narrateur et historien et d'autres sans contrôles scientifiques ni fondements méthodologiques, que ce soit dans les livres de traductions en général ou dans les livres des scientifiques Algériens en particulier. Après que les traductions portent maintenant des titres élogieux par dizaines pour la traduction d'un seul symbole, sans que le chercheur moderne peut déterminer la spécialisation scientifique du traducteur, l'apparition scientifique générale ne signifie pas l'apparition dans toutes les disciplines scientifiques. Les chercheurs concluent à des normes méthodologiques dans la nomination par l'interprète, au motif qu'ils ont pris de la science de l'interprétation comme modelé pour étudier le phénomène dans les livres de traductions. En étudiant les deux premiers manuscrits : « Nouzha eljinan fi awsaf moufassir al-quorane » à l'Imam al – Sanusi . Et la seconde qui est « amen yatasada li tafsir kalam Allah » à Abraham Ben –Hafar.

ملخص باللغة العربية:

هذه الورقة البحثية تبرز آفة من آفات التراث التراجمي في كتب السير والتراجم، من حمل العَلم الواحد لألقابٍ متعددة متنوعة تكال لصاحب الترجمة دون روية أو بيان أو ضابط، إذ المبالغة والمجازفة في إطلاق تلك الأوصاف والألقاب ملحظ هام ونقطة بارزة عند قراءة الترجمة، مما يجعل القارئ لها يحار في تصنيف المترجم له، ووضعه في ميدانه التخصصي والعلمي المحدد، وصارت إشكاليةً علمية "حديثة" لابد لها من حدد ورسوم وتعاريف خاصة ضابطة لها ولمدلولات ألفاظها، بعد أن صار أمر التراجم مُستشكلٌ عند الكثيرين، منحصرٌ بين دفتي الأحقية العلمية أو الممارسة التزكوية؟

ولبيان هذا الصنيع في التراث التراجمي عموما والجزائري خصوصا، فقد تم انتقاء التسمية بالمفسِّر في تراجم الأعلام، لدراستها في كتب أعلام الجزائر تحديدا، وبيان تعريف المفسِّر وضابطه وحده، من خلال مخطوطتين: **الأولى**: "تحفة الجنان في أوصاف مفسر القرآن" للإمام محمد السنوسي المالكي. **والثانية**: "من يتصدى للتفسير" للشيخ إبراهيم حفار الإباضي.

مقدمة:

علم الحديث عن الرجال والأعلام وسيرهم في الحاضرة العربية الإسلامية، علمٌ أصيل متجذر ممتد عبر مراحل التاريخ الإسلامي وفي شتى فنونه وعلومه، حتى غدا معلما بارزا وبصمة ظاهرة في الحضارة الإسلامية، وقد رُسمت أصوله الأولى بنشأة علم الحديث النبوي الشريف وقواعده، وظهور الإسناد في الرواية، بغية التثبت ومخافة ولوج الضعيف والموضوع في النقل للتشريع السَّماوي من كتاب أو سنة، وامتد الأمر ليصير منهجا معتمدا في توثيق وتعديل رجالات المذاهب الإسلامية، فكَتب السادة المالكية في طبقاتهم وكذا الأحناف والحنابلة والشافعية، وكَتب أصحاب المناهج الفكرية والفرقية في تزيين ملامح رجالاتهم ومشايخهم الفكرية والعلمية والسلوكية، وتطور الأمر إلى مصنفات كبيرة ومؤلفات طويلة تتابع المريدون إما في التوسع فيها أو في إنشائها ابتداء.

ولم يكن التراث الجزائري بأعلامه وشيوخه وفرقه بمنأى عن هذا التوصيف السالف، فقد أُلِّفَت الكثير من المصنفات في الرجال وسيرهم مفرقةً عبر الأزمنة والعصور، وما "عنوان الدراية" للغبريني و"ذخيرة الأواخر والأول" للمشرفي، و"البستان" لابن مريم، و"إتمام الوطر في التعريف بمن اشتهر" لمحمد التلمساني، و"تعريف الخلف" للحفناوي، وغيرها عنا ببعيد، إذ حوت المئات من التراجم والسير للشيوخ والأعلام في كل فن وعلم وطريقة وسلوك.

والناظر في التركيبة الهيكلية لهذه التراجم والسير، يلحظ وبجلاء كثرة استعمال "الألقاب المدحية" في افتتاحية الترجمة، وصار البدء بتلك الألقاب في قراءة لهذه الظاهرة حتما لازما عند غالب من كتب في هذا الفن الأصيل، وصارت المبالغة والمجازفة في إطلاق تلك الأوصاف ملحظا هاما ونقطة بارزة عند قراءة الترجمة، مما يجعل المتابع للترجمة يحار في تصنيف المترجم له، ووضعه في ميدانه التخصصي والعلمي المحدد، وصارت إشكاليةً علمية "حديثة" دقيقة تحتاج إلى إيجاد أسلوب وطريقة للتعامل معها، ومع الكم الهائل من تلك الألقاب المدحية المتناثرة في تراث الأمة التراجمي عموما والتراث الجزائري خصوصا، والذي حوى في ترجمة العَلَم الواحد عشرات الألقاب كالمؤرخ والنحوي والمحدث والمفسِّر واللغوي والفقيه وغيرها، وهي فنون وعلوم متباينة لا يستطيع الباحث "المعاصر" تحديد تخصص العَلَم الذي يبحث فيه أو عنه.

وإن كان تبرير ذلك عدم الحاجة إليه زمانهم، ونمطية التلقين والتلقي قديما، وشيوع منهج الإلمام بالعلوم والأخذ منها والتكلم فيها، فإنه بات مطلبا جديا للباحث المعاصر أن يفرِّق بين تخصص وتخصص وفنٍّ وفنّ، وما يغلب على الشخصية التي يبحث فيها أو العَلَم الذي يتناوله بالدراسة، إذ البروز والظهور العلمي العام لا يلزمُ منه البروز في عِلم معيَّن من العلوم.

ولبيان هذا الأمر حول موضوع الألقاب المدحية ومحاولة التفريق بين إضافة تلك الألقاب بدافع الأحقية العلمية والتمييز بينها وبين الممارسات التزكوية التضخيمية التي تكال دون روية أو ضوابط، حاولت استقراء الظاهرة في أحد الفنون العلمية المشتهرة، وهو **علم التفسير**، فكثير من الأعلام الذين تُرجم لهم في كتب التراجم والسير تزدان تراجمهم بصفة "المفسِّر" وتُلحق إما بعدها أو

قبلها بمجموعة من التخصصات العلمية والألقاب المدحية، فتختل الترجمة وتترنح بين أمرين، إما الحقيقة والأحقية العلمية، أو التزكية المبالغة والوقوع في ظاهرة "الألقاب المدحية".

فما ضابط التَّسمي بالمفسِّر علميا في التراث الجزائري وبضوابط علمائها؟ وما تعريف المفسِّر عندهم؟ وما الفرق بين الحديث في الدروس عن التفاسير المشتهرة وسردها، وبين القيام بالتفسير بأدوات المفسِّر ذاته؟ وهل يجب التفريق بين الدَّرس التفسيري والتأليف في التفسير؟ وما شروط الأهلية العلمية والدينية للمفسِّر؟ وهل تُطرق لها في التراث التفسيري الجزائري؟

كل ذلك وغيره، محاولة لرصد هذه الظاهرة في التراث التراجمي لدى علماء الجزائر، وضبط التسمية بالمفسِّر ومحاولة التنبيه على أمر العلمية والتزكوية في التسمية بالمفسِّر، وعدم التوسع في إطلاقها وإضفائها على الأعلام دون تثبت وتيقن.

لم أقف فيما ظهر لي من مخطوطات أو حتى مطبوعات، من خصَّ هذا الموضوع بتصنيفٍ منفرد أو ضمَّنه أحد تصانيفه، غير عَلَمين اثنين في الحاضرة الجزائرية بروادها وأعلامها:

الأول: الإمام محمد بن علي السنوسي الجزائري[1] برسالته: «نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن»[2]، وهو مخطوط جاء في: 24 لوحة، ومسطرته 25، بخط نسخي دقيق، ذكر أنها حوت "مقدمة وخاتمة وثلاثة أبواب"[3]، أما المقدمة فقد جعلها لمعنى وتعريف التفسير والتأويل لغة واصطلاحا والفرق بينهما.

ثم ذكر في الباب الأول: شروط تعاطيه –التفسير–والتصدي إليه، وأورد الخلاف في حكم تفسير القرآن أصالة، وهل يجوز الخوض فيه أم لا؟ وأورد حجج كل فريق بأدلته، ليرجح القول بالجواز رادا على أدلة القائلين بالمنع مطلقا إلا ما جاء بنص نبوي، بعد أن

1: الحسني الإدريسي، أبو عبد الله، مؤسس الطريقة السنوسية. ولد في مستغانم، ونشأ في بيت علم ودين وفضل، قضى حياته على جناح سفر، فتنقل في البلاد العربية. وفي سنة:1257هـ رحل إلى برقة وأقام في الجبل الأخضر وبنى "الزاوية البيضاء"، فعمت الدعوة السنوسية ليبيا، انتقل الى زاوية الجغبوب سنة:1273هـ فأقام بها إلى أن توفي فيها. له :"المسائل العشر"، و"الدرر السنية في أخبار السلالة السنوسية " وغيرها. انظر: "معجم أعلام الجزائر" ج:1، ص: 179. و"الأعلام" ج:6، ص:299.

2: نسخة الشيخ بوخبزة التطواني المغربي، على موقع: جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة، رقم :08 من مخطوطات المكتبة:
http://www.maghrawi.net/?taraf=Makhtotat&op=geninfo&did=832

3: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، محمد السنوسي، نسخة الشيخ بوخبزة التطواني، لوحة:01.

توسع شرحا في أمر المحكم والمتشابه وتعريفهما وحكم تفسير آياتهما، مرجحا أيضا جواز تفسير المتشابه إن كان بسند عن النبي قائلا: "وهو الصواب".[1]

ثم أورد شروط المفسِّر التي عبَّر عنها أنها اختيار جمهور العلماء، وأورد الشروط الخمسة عشر التي في «الإتقان» وبنصها، غير أنه كان يذكر نص كلام السيوطي موجزا له، ثم يعقبه بكلام أبي حيان شارحا به غالبا، ويذكر كلام الزمخشري أحيانا.

ففي الشرط الثامن –مثلا– يذكر شرط: علم القراءات، الذي شرحه السيوطي بالقول:"لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض"[2]، ثم يعقب عليه الإمام السنوسي مباشرة بكلام أبي حيان إذ يقول:" قال أبو حيان: "وقد صنَّف علماؤنا في ذلك كتبا لا تكاد تحصى، وأحسن الموضوعات في القراءات السبع كتاب «الإقناع» لأبي جعفر بن البَاذش[3]، وفي القراءات العشرة كتاب «المصباح» لأبي الكرم الشَّهرزوري[4]" [5]، ثم يضيف هو قائلا:"وأشهرها اليوم «النَّشر» لابن الجزري و«حرز الأماني» للشاطبي وشروحها كالجعبري".[6]

ثم ينتقل للشرط التاسع الذي نقله عن السيوطي بتمامه إذ يقول: "التاسع: أصول الدين بما في القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصولي يؤول ذلك ويستدل على ما يستحيل وما يجب وما يجوز"[7]، ثم يعقب عليه شارحا بكلام

1: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، محمد السنوسي، لوحة:02.

2: الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ج:4، ص: 215.

3: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن الباذش: عالم بالقرآات، أديب كان خطيب غرناطة، قرأ السبع على أبي الحسن بن كوثر، وقرأ عليه الحافظ محمد بن يوسف بن مسدي، توفي بعد: 630هـ وقيل سنة:540هـ، له:"الإقناع في القرآات السبع". انظر:"الأعلام"ج:01، ص:173، و"غاية النهاية في طبقات القراء"ج:1، ص:83.

4: المبارك بن الحسن بن أحمد الشَّهرزوري، أبو الكرم: عالم بالقراءات مجوّد لها، قال أبو محمد بن الخشاب: هو شيخ ثبت يقظ، صحيح السماع عارف بالقراءات، حسن الأداء لها سمعت منه بقراءتي عليه، صنّف " المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر "رواه من نحو خمسمائة طريق. توفي ببغداد سنة: 550هـ. انظر:"الأعلام" ج:05، ص: 270. و"غاية النهاية" ج:02، ص: 38.

5: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، محمد السنوسي، لوحة:10.

6: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:10.

7: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:10.

بكلام أبي حيان أيضا إذ يقول:" قال أبو حيان: وقد صنَّف علماء الإسلام من سائر الطوائف في هذا كتبا كثيرة، وهو علم صعب، إذ المزلة فيه –والعياذ بالله–مفض إلى الخسران في الدنيا والآخرة".[1]

وعلى سائر الشروط الخمسة عشر سار الإمام السنوسي بهذا المنهج عموما، وكان يبرز علمه ويظهر شخصيته في مؤلَّفه هذا بتعليقات وإضافات متعددة، كما في الشرط الثالث عشر مثلا، عند شرط الفقه، إذ يقول: "لأنه بمعرفته يستفيد طريق الاجتهاد، ومن تصرُّف الفقهاء في الحوادث وكيفية بعضها على بعض وما اتفق عليه وما اختلف ليعرف الإجماع كي لا يخرقه، فإنه حرام إن كان مستنده نصا وإلا فخلاف".[2]

وبعد أن أتم ذكر شروط المفِّسر الخمسة عشر التي ذكرها الإمام السيوطي، عقَّب عليها بالقول: وقد ردَّها أبو حيان إلى سبعة أوجه" ثم ذكرها مرتَّبَةً، ذاكرا لها بالأوجه لا بالشروط وهي:

" **الوجه الأول**: اللغة.

الوجه الثاني: معرفة الأحكام التي للكلم العربية من جهة إفرادها ومن جهة تركيبها، ويؤخذ ذلك من كتب النحو" ويعلِّق هو بالقول" يعني المشتملة على التصريف".[3]

الوجه الثالث: كون اللفظ أو التركيب أحسن وأفصح، ويؤخذ ذلك من علم البيان والبديع.

الوجه الرابع: تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول ونسخ، ويؤخذ ذلك من النقل الصحيح عن رسول الله □، وذلك من علم الحديث، وقد تضمنت الكتب والأمهات المدونة في ذلك.

الوجه الخامس: معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، ويختص أكثر هذا الوجه بجزء الأحكام من القرآن، ويؤخذ هنا من أصول الفقه، ومعظمه هو في الحقيقة راجع لعلم اللغة، إذ هو شيء يتكلم فيه على أوضاع العرب، ولكن تكلم فيه غير اللغويين أو النحويين ومزجوه بأشياء من حجج العقول.

الوجه السادس: الكلام فيما يجوز على الله تعالى وما يجب له وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة، ويختص هذا الوجه بالآيات التي تضمنت النظر في الباري تعالى وفي الأنبياء وإعجاز القرآن، ويؤخذ هذا من علم الكلام.

1: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:10.

2: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:10.

3: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:10.

الوجه السابع: اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص، أو تغيير حركة، أو إتيان بلفظ بدل لفظ، وذلك بتواتر وآحاد، ويؤخذ هذا الوجه من علم القراءات".

ثم عقَّب على هذا الحصر بالقول:" ثم اعلم أن ردَّه لهذه العلوم إلى هذه السبعة الأنواع أقرب إلى التحقيق، لأنها وإن كانت قريبا من خمسة عشر السابقة، لا توجد غالبا إلا في هذه الأنواع السبع، فإن التصريف الغالب عليه وجوده في كتب النحو، والاشتقاق قد يوجد مع التصريف فكانا من قبيل واحد"[1]، ثم راح يبرر ويرجح مقولة أبي حيان في هذا الحصر، وهو دليل على حضور شخصيته العلمية.

ثم انتقل الإمام السنوسي إلى الباب الثاني والذي جعله بعنوان: آدابه في حال إتمامه، وهي عنونة تدل على آداب ما بعد تمام الشروط واستكمالها والتي اصطلحتُ عليها بالأهلية العلمية، ومراده من هذا الباب آدابه في فن التفسير من حيث تقديم العلوم وتأخيرها، سواء في العمل بها أو حتى تحصيلها، إذ يقول في مقدمة هذا الباب:" وحاصل ما لهم في هذا الباب أنه يجب على المفسِّر أولا تقديم اللغة ثم التصريف ثم النحو ثم الاشتقاق ثم الإعراب ثم المعاني ثم البيان ثم البديع ثم يشرع في المعنى المقصود من الآية لأن هذه العلوم كالباب الذي لا مدخل لها من غيره...".[2]وضمَّن هذا الباب ما اصطلحت عليه بشروط الأهلية التدينية للمفسِّر، من صحة اعتقاد ولزوم سنة وتدين وتعبد وزهد وغيرها.

ثم انتقل إلى الباب الثالث، الذي جاء بعنوان: طبقات المفسرين، والذي تحدَّث فيه مطولا عن أربع طبقات باين فيها كل من سبقه في التفصيل في مسألة طبقات المفسرين كالسيوطي والزركشي والداودي وغيرهم، بل استدل على هذا التقسيم بحديث أفضلية القرون، إذ يقول:" ثم إني أجعل ذلك على أربع طبقات: **الأولى**: طبقة الصحابة المشار إليها بالقرن الأول. **الثانية**: طبقة التابعين المشار إليها بالقرن الثاني. **الثالثة**: طبقة تابع التابعين المشار إليها بالثالث. **الرابعة**: طبقة من جاء بعدهم إلى آخر الدهر".[3]

ثم شرع في تعريف كل طبقة وبيان أعلامها وطريقتها وبعض تصانيفها، كما تطرق لبعض المسائل الفرعية من حكم الأخذ بقول الصحابي، وحكمه حال التعارض مع آخر، ووصف في الطبقة الأخيرة الكثير من المفسرين وأعمالهم التفسيرية ومناهجهم أكانوا مبتدعة أم غير ذلك، فخرج الباب الثالث غنيا بمباحثه ثريا بلمساته العلمية الفريدة.

1: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:11.

2: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، لوحة:11.

3: مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، محمد السنوسي، لوحة:15.

ثم ختمها بخاتمة خصَّها بتفصيل القول في تفاسير الصوفية، وأسلوبهم في التعاطي مع الآي القرآني الكريم، وبيَّن المذموم منها والممدوح، ومثَّل لبعضها مستدلا بأقوال العلماء وبعض أعلام الطرائق الصوفية كصاحب «الفتوحات» والإمام الشعراني وغيرهم، وقد دندن حول إبراز مفهوم الباطن والظاهر للآية القرآنية في تفاسيرهم مدافعا عن أسلوبهم مبررا له في بعض الأحيان، وذاما لبعض شطحاتهم وخزعبلاتهم في بعضها الأخر، مبينا علل سقوطهم فيها.

ويبقى هذا العمل للإمام السنوسي من أبرز وألمع ما أُلِّف في بابه في التراث التفسيري وعلومه عند علماء الجزائر، ولحد الساعة لم تظهر لنا نسخة ثانية يمكن اعتمادها في إخراج هذا الكنز المدفون لعالم المطبوع، وحتى تلك اللحظة فإنه عملٌ جدير بأن تُشدَّ الرحال لطلب نسخته الثانية ولا غرو.

أما عن **العمل الثاني** في التراث التفسيري لعلماء الجزائر، حول شروط الأهلية العلمية والتدينية للمفسِّر، فمخطوط:« عمن يتصدى لتفسير كلام الله» للشيخ إبراهيم حفَّار الإباضي[1]، وقد ذكر الشيخ يوسف بن بكير أن للشيخ رسالة مطولة في شروط المفسِّر[2]، ولعله لم يطلع عليها لذا لم يهتد لعنوانها الصحيح، خاصة أنه وَهِم في تسميتها بالرسالة المطولة، وهي لا تتعدى حدود 06 لوحات، ولعل الوهم كان بسبب تسمية المجموع الذي تضمن تلك اللوحات باسم الرسالة:« عمن يتصدى لتفسير كلام الله»، والمجموع عبارة عن فتاوى فقهية وعقدية وسلوكية متنوعة، كان من بينها تلك اللوحات التي أنا بصدد الحديث عنها.

وهاته اللوحات ذكر الشيخ أنها جواب عن سؤال حول "من يتصدى لتفسير كلام الله وحديث رسول الله، ويتعاطى جلَّ غامضه، وهو صفر الكف من الدراية والرواية، ومن التشبَّع من روح المعقول والمنقول، اللذين هما الشرط الوحيد والأصل الفريد في الدنو من صناعة تفسير القرآن والحديث".[3]

1: الشيخ إبراهيم بن بكير حفار، ولد في القرارة بميزاب عام 1890م، تتلمذ بمعهد القطب الشيخ اطفيَّش ببني يسجن، مكث فيه خمسة أعوام، وقد خصَّه القطب بدرس في غير الوقت العام للطلبة. انتقل إلى تونس وأخذ علم القراءات في جامع الزيتونة، وعند رجوعه من تونس اشتغل بالدعوة والتعليم، ساهم في إنشاء المعهد الجابري، وكان من أبرز الشيوخ به إلى أن توفي. له تآليف كثيرة، توفي سنة: 1954م. انظر:"نهضة الجزائر الحديثة "ج:2 ص: 145/ 147. و"تاريخ بني ميزاب" ص:274.

2: تاريخ بني ميزاب، يوسف بن بكير الحاج سعيد، المطبعة العربية، الجزائر، ط:3، ت: 2014م، ص: 275.

3: مخطوط: عمن يتصدى لتفسير كلام الله، الشيخ إبراهيم حفار، ضمن مجموع لفتاوى الشيخ، من الصفحة:50 إلى 56. نسخة مكتبة الحاج أسعيد محمد بن أيوب، غرداية، دون ترقيم، ووجب التنبيه لفضل الأستاذ والشيخ: بشير بن موسى الحاج موسى، الذي صوَّر لي النسخة، وكان عونا لي ومرشدا في رحلتي حول مخطوطات التفسير بغرداية، فجزاه الله خيرا، وشكر له حسن أدبه وطيب أخلاقه.

وقد استفتح الشيخ رسالته بالتعريف والتفريق بين التفسير والتأويل، ثم تطرق لشروط المفسِّر، والتي نقلها بتمامها وحرفيا من كتاب:« الإتقان» للسيوطي، ولم تظهر فيها أي زيادة أو نقصان، فضلا عن تحليل أو تبيان.

ثم انتقل للأخذ عن الغزالي من إحيائه ثم أبي حيان من تفسيره ثم الزركشي من برهانه، فكانت الرسالة من بدايتها إلى نهايتها تركيبا ولصقا للكلام، وختمها بنصيحة –زهدية– تحذيرية من الخوض في التفسير بغير علم، وعن التفسير بالرأي المذموم شرعا.

وهي بهذا الوصف لم تكن ذات فائدة علمية أو بصمة تجديدية في هذا الموضوع من شروط المفسِّر، بل كان ناقلا لا غير، مُباينا بمنهجه هذا الإمام السنوسي في رسالته:«نزهة الجنان» مباينة تامة.

وظهر لي من خلال ما سبق، أنه يمكن تقسيم شروط المفسِّر إلى شرطين:

أولا: شروط الأهلية التدينية:

ذلك أن غالب من تكلم في هاته المسألة من الأعلام في مصنفاتهم، تطرق لموضوع تدين المفسِّر وتقواه وأمانته وصلاحه ظاهرا وباطنا، وهي شروط "تدينية" تخص سيرته وأخلاقه والتي بها يصبح مؤهلا لخوض غمار التفسير، بل جعل الزركشي ذلك أصلا للوقوف على معاني القرآن وتدبره إذ يقول:" أصل الوقوف على معاني القرآن، التدبر والتفكر، واعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة وفي قلبه بدعة أو إصرار على ذنب، أو في قلبه كبر أو هوى أو حب الدنيا أو يكون غير متحقق الإيمان أو ضعيف التحقيق، أو معتمدا على قول مفسِّر ليس عنده إلا علم بظاهر، أو يكون راجعا إلى معقوله، وهذه كلها حجبٌ وموانع، وبعضها آكد من بعض. إذا كان العبد مصغيا إلى كلام ربه ملقي السمع وهو شهيد القلب لمعاني صفات مخاطبه، ناظرا إلى قدرته، تاركا للمعهود من علمه ومعقوله، متبرئا من حوله وقوته، معظما للمتكلم مفتقرا إلى التفهم، بحال مستقيم وقلب سليم وقوة علم وتمكن سمع لفهم الخطاب وشهادة غيب الجواب، بدعاء وتضرع وابتئاس وتمسكن، وانتظار للفتح عليه من عند الفتاح العليم، وليستعن على ذلك بأن تكون تلاوته على معاني الكلام، وشهادة وصف المتكلم من الوعد بالتشويق، والوعيد بالتخويف، والإنذار بالتشديد..."1.

كما أشار إليها الزمخشري بعد اشتراطه الإحاطة والإلمام بعلم البلاغة للمفسِّر فقال عن المفسِّر أنه ينبغي عليه أن يكون:" مقدّما في حملة الكتاب، وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقادها يقظان النفس درّاكا للمحة وإن لطف شأنها، متنبها على الرمزة وإن خفى مكانها، لا كزّا جاسيا، ولا غليظاً جافياً متصرفا".2

1: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، ج:2، ص: 180.

2: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03،ت: 1407 هـ، ج: 01، ص: 2-3.

وأحسن عبارة جاءت في هذا الباب، عبارة صاحب «تفسير المباني» عند حديثه عن تديُّن المفسِّر في الخصلة التاسعة والعاشرة من عموم خصال المفسِّر، إذ يقول:

"... **التاسعة**: أن يكون مفوضا أمره إلى الله تعالى متضرعا إليه أن يلهمه الرشد والتوفيق، ويحذر الإعجاب بنفسه والاتكال على عقله وجودة قريحته فإن المعجَب مخذول.

العاشرة: أن يكون من أهل الزهد في الدنيا والرغبة في الآخرة، فإن كل أحد يحفظ ما هو طالبه، وينحو نحو ما هو من همته ورغبته، فمن رغب في الدنيا انصرفت همته إليها، وسيكون ما يسبق إلى قلبه من وجوه ما يريد ... يجب أن يكون معتقدا للزهد مجتهدا في طريق أهله، من المتفرغين للعلم والعبادة، وأن لا يكون من المكبِّين على الدنيا المقبلين عليها في غالب أحوالهم، فإن الله تعالى جعل مثال العالم الذي هو بهذه الصفة مثل الكلب..."[1].

ثانيا: شروط الأهلية العلمية:

تنوعت عبارات العلماء وتعددت في تحديد شروط المفسِّر وعدِّها، كما اختلفوا في مقدار الإلمام بها والإحاطة، ولعل من أوائل من عدَّ هذه العلوم الراغب الأصفهاني المتوفى سنة:502هـ، فقد عقد لها مبحثا في تفسيره بعنوان: "بيان الآلات التي يحتاج إليها المفسِّر" وجعلها عشرة علوم: وهي علم اللغة، والاشتقاق، والنحو، والقراءات، والسير، والحديث، وأصول الفقه، وعلم الأحكام، وعلم الكلام، وعلم الموهبة.[2]

وأظهر الإمام الكافيجي الخلاف في عدِّ تلك العلوم وانتصر لمذهب الجمهور في مبحث العلوم التي يحتاج إليها المفسِّر إذ يقول:" وهل تنحصر في عدد معين؟ فقال بعضهم: إنها تنحصر في خمسة عشر عِلما، وقال الآخر منهم: إنها تنحصر في أربعة وعشرين عِلما، ومنهم من قال: إنه لا تنحصر في عدد معين معلوم لنا، لكن الذي اختاره الجمهور وعليه العمل الآن هو الأول".[3]

1: مخطوط: تفسير المباني، لمجهول، لوحة: 64-65.

2: تفسير الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد الشهير بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، مطبوعات كلية الآداب جامعة طنطا، القاهرة، ط:01، ت: 1999م، ج:1، ص: 39.

3: التيسير في قواعد علم التفسير، محمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط:01، ت: 1998م، ص: 27.

وهو اختيار الإمام السيوطي1 الذي لم يجز لمن لم يكن جامعا للعلوم الخمسة عشر أن يُفسِّر القرآن أو يتصدى للكلام فيه وفي معانيه، وهذه العلوم باختصار هي:

الأول: اللغة. **الثاني**: النحو. **الثالث**: التصريف. **الرابع**: الاشتقاق. **الخامس**: المعاني. **السادس**: البيان. **السابع**: البديع. **الثامن**: علم القراءات. **التاسع**: أصول الدين. **العاشر**: أصول الفقه. **الحادي عشر**: أسباب النزول والقصص. **الثاني عشر**: الناسخ والمنسوخ. **الثالث عشر**: الفقه. **الرابع عشر**: الأحاديث المبينة لتفسير المجمل والمبهم. **الخامس عشر**: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم.

ولم يجزم الإمام الزمخشري بعدد معين، غير أنه اشترط أن "لا يتصدّى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل قد برع في عِلمين مختصين بالقرآن، وهما علم **المعاني** وعلم **البيان**، وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة اللَّه، وحرص على استيضاح معجزة رسول اللَّه بعد أن يكون آخذاً من سائر العلوم بحظ، جامعا بين أمرين: تحقيق وحفظ"2، وهو بهذا يؤكد حرصه على الإلمام والإحاطة بهذين الفنين من علم البلاغة مازجا في نصه –كما هم الآخرون– بين جملة العلوم الشرعية وعلوم الآلة.

ويبقى السؤال: ما المقدار والحد الذي ينبغي على المتصدي لهذا الفن بلوغ سقفه كي يتسنى له التفسير، والقول بكفاءته في ذلك؟ وما المقصود بالإحاطة والإلمام عند الزمخشري والزركشي وغيرهما، إذ قد بلغ عندهما أنه أعظم أركان المفسِّر؟ ونفس الأمر ينسحب على بقية العلوم والفنون والتي ليس بلازم الإحاطة بها، كما هو شأن علم البلاغة إن استثنيناه.

كما أن بروز المفسِّر في علم من العلوم كالفقه مثلا، يجعل تفسيره يصطبغ به حتما لازما، بل وحتى دون إدراك منه في بعض الحالات، ونفس الأمر في القراءات والإعراب وغيرها، ويبقى تحرير القول في هذه العلوم ومقدارها وحدِّها نسبيا لا يمكن الجزم به والفصل فيه.

ومنه فإن الباحث يرى أن ضوابط تسمية المفسِّر أربعة هي كالآتي:

1: الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:01، ت: 1394هـ/ 1974 م، ج:4 ص: 213-215.

2: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03، ت: 1407 هـ، ج: 01، ص:03.

الضابط الأول: الأهلية، وهي الأهلية التامة للمفسّر للخوض في الكلام عن مراد الله تعالى في قرآنه الكريم، بعد أن استوفى نصاب شروط المفسِّر العلمية والتدينية التي طُرقت سابقا، بقدرٍ من الإحاطة والإلمام الكبيرين.

إذ المفسِّر في التعريف – عند الباحث – هو: »صاحب الأهلية التامة والكاملة للحديث عن مراد الله تعالى في قرآنه الكريم بتفسيرٍ أو تأويلٍ، المستوفي الشروط العلمية والتدينية، وصاحب صنعةٍ تفسيرية تدريسا أو تأليفا، تُظهر بصمته وشخصيته التفسيرية« . وقد عرَّفه الدكتور حسين الحربي بالقول: "المفسِّر من له أهلية تامة، يَعرف بها مراد الله تعالى بكلامه المتعبد بتلاوته قدر الطاقة، وراض نفسه على مناهج المفسرين، مع معرفته جملا كثيرة من تفسير كتاب الله، ومارس التفسير عمليا بتعليم أو تأليف"**1**، كما عرّفه الدكتور مساعد الطيار بالقول:" فظهر لي أن يكون تعريف المفسِّر: من كان له رأي في التفسير، وكان متصديا له".**2**

ويبقى ضابط وحدُّ استيفاء الشروط العلمية والتدينية مرهونا بمدى جدية التفسير تأليفا أو تدريسا ومدى ظهور شخصيته التفسيرية فيه وقوة ترجيحاته وبراهينها، والتي تدخل في عموم" جودة ونوعية تفسيره".

الضابط الثاني: التأليف فيه: ولا يُشترط في هذا الضابط، تفسيرُ كامل القرآن، بل التفسير الآيي أو السوري أو الكلي سواء، شريطة أن يكون تأليفا تفسيريا بمقايس أهل التفسير وشروطهم، وإن كان بالعامية، باعتبارها أداة توصيل وأسلوب تواصل بين المفسِّر والمتلقي، كصنيع الشيخ المحجوب**3** في تفسيره، وسواءً كان التأليف نثرا أو نظما، في التفسير أو في أحد مباحثه وعلومه وفنونه.**4**

الضابط الثالث: التدريس فيه، بعقد الحلقات والمجالس العامة أو الخاصة في المساجد أو الزوايا أو المكتبات لتدريس هذا الفن أو علومه، شريطة ظهور شخصيته في دروسه التفسيرية، إذ التلاوة للتفسير وقراءته فقط ليس تفسيرا ولا مساهمة منه في علم التفسير، وبالرغم من صعوبة تحرير هذا القيد لغياب المادة العلمية والتاريخية التي نثبت من خلالها هذا الأمر أو ننفيه، إلا أنه اعتُمد كضابط

1: قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، ط:01، ت: 1996م، ج: 01، ص: 33.

2: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، السعودية، ط:02، ت: 1427هـ، ص: 215.

3: أحد أعلام الجزائر في القرن الثاني عشر الهجري، الذين خدموا التفسير تأليفا، وكان تفسيره بالعامية، وسيتطرق له بالشرح والبيان في موضعه، وصنيع الشيخ محمد متولي الشعراوي المصري الذي كان يعقد دروسه التفسيرية بالعامية واللهجة المصرية.

4: إن كان العمل في أحد علوم التفسير أو مباحثه، اشترطت أن يكون قد أشير إليه بأنه من المفسرين.

قد يوجد عند مفسِّر دون آخر بحسب المادة العلمية الموجودة، مع ضرورة التنويه إلى ندرة المصادر التي تحدثت عن تفاصيل الدروس التفسيرية للأعلام.

الضابط الرابع: شهادة عَلَمين اثنين من الأعلام، أي بأن يشهد له عَلَمين اثنين من الأعلام بالتضلع في التفسير وقدرته في هذا الفن، للخروج من آفة الألقاب المدحية التي كانت تكال وتنسب للأعلام دون ضابط أو روية، ولفك إشكالية جملة: العَلَم المشارك في الفنون، وهي "الصفة" التي ما خلت منها ترجمة غالبا، خاصة قولهم: مشارك في العلوم، وهي جملة مُشْتَبَهة تحمل دلالاتٍ كثيرة، لا يمكن من خلالها إثبات تضلع العَلَم في التفسير.

لذا فإنه يمكن التنويه على أخطاء كثيرة وقعت في تراجم أعلام أُشِير لهم في سيرهم أن لهم مشاركة في التفسير، أو وصفوا بالمفسرين دون دليل على ذلك، إلا تزكية وألقابا مدحية كيلت لهم، **ومن أمثلة ذلك في التراث الجزائري التفسيري:**

– الإمام علي بن موسى أبو الحسن المطغري المتوفى سنة:951هـ، إذ لم أجد في ترجمته ما يشير إلى كونه متخصصا في التفسير أو حتى مشاركا فيه، لا تدريسا ولا تأليفا، لذا فقد أغرب الدكتور عادل نويهض حينما قال في ترجمته:" المطغري، أبو الحسن فقيه مالكي من كبارهم، له مشاركة في علوم التفسير والعربية والحساب والفرائض".[1]

قلت: ولم يشر إلى هذه المشاركة كلُّ من ترجم له، كصاحب «نيل الابتهاج» و«شجرة النور» و«تعريف الخلف» و«دوحة الناشر» وغيرهم، وغاية ما وجدتُ في ترجمته أنه "قارئ دروسه – أي ابن غازي– في «المدونة» و«الموطأ» و«العمدة» والتفسير وخليل والعربية"[2]، وليس هذا بدليل على مشاركة الرجل في التفسير أو علومه.

1. محمد شقرون الوجديجي التلمساني أبو عبد الله المتوفى سنة:983هـ، الذي أشار له ابن مريم في «البستان» على أنه:" مشارك في فنون عديدة منها علم التفسير"[3] ولم أجد غيره أشار لهذه المشاركة في علم التفسير فضلا عن وصفه بالمفسِّر، وهو بهذا يحتاج

1: معجم أعلام الجزائر من صَدر الإسلام حتى العصر الحَاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط:02، ت:1980م، ص: 305.

2: ذكرها له صاحب «نيل الابتهاج» (305/1)، ونقلها عنه بتمامه صاحب «تعريف الخلف» (280/2).

3: البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، ابن مريم التلمساني، تحقيق: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، ت:2014م، ص: 448.

لشهادة عَلَمٍ ثان ليدخل في زمرة من انتقيته من أعلام التفسير الجزائريين، كما أن كونه تلميذ الإمام المفسِّر النوازلي أبو مروان عبد الملك البرجي الأندلسي[1]، ليس بدليل على أنه مارس التفسير كما وَهِم بعضهم فوصفه بالمشارك في علم التفسير.

2. محمد بن سعيد قدورة، أبو عبد الله المتوفى سنة:1107هـ، فبالرغم من شهرته التي فاقت الآفاق، إلا أني لم أجد من وصفه بالمفسِّر غير ابن المفتي[2] في تقييداته إذ يقول:" العالم الفقيه القدير المفسِّر المحدِّث"[3]، ولم يذكر غيره ممن ترجم له أنه من المفسرين، وعلى الرغم من أنه كان شيخ ابن زاكور الفاسي[4] وذكره مطولا في رحلته، وأورد إجازته له في «نشر أزاهر البستان»[5] إلا أنه لم يذكر أي صلة له بالتفسير أو علومه.

3. محمد بن عبد الله بن أيوب، المنور التلمساني، أبو عبد الله، المتوفى سنة:1173هـ، وصفه الورثيلاني في رحلته بالقول:" العالم المؤمل، الفقيه المفسِّر"[6]، ولم أجد غيره ممن ترجم له أو ذكره بالاشتغال بالتفسير أو علومه، وقد ذكره الإمام الكتاني في فهرسته[7] ولم يذكر أي صلة له بالتفسير وعلومه على كثرة إيراده له في كتابه، وقد غاب هذا العَلَم عن كتب التراجم المشهورة.

1: جاء في ترجمته في "دوحة الناشر": الشيخ الفقيه الراوية خاتمة العلماء التونسيين أبو عمران عبد الملك البرجي الأندلسي، أحد أشياخ شيخنا أبي عبد الله بن هبة الله، ورد على تلمسان وبها استقر إلى أن توفي في صدر العشرة الرابعة، كان جليل القدر كبير الشأن رحمه الله". انظر: دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ط:02، ت: 1977م، ص: 133.

2: قام الدكتور أبو القاسم سعد الله بدراسة وافية عن ابن المفتي وكتابه التقييدات، انظرها في "تاريخ الجزائر الثقافي"ج:2، ص: 366.

3: تقييدات ابن المفتي، ابن المفتي حسين بن رجب، تحقيق: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط:1، ت:2009م، ص: 98.

4: محمد بن قاسم بن محمد بن عبد الواحد، ابن زاكور الفاسي، أبو عبد الله: أديب فاس في عصره، مولده ووفاته فيها، زار الجزائر وأخذ عن أعلامها كمحمد سعيد قدورة وغيرهم، من كتبه "المعرّب المبين بما تضمنه الأنيس المطرب وروضة النسرين" و "إيضاح المبهم من لامية العجم " وغيرها، توفي سنة:1120هـ. انظر:"فهرس الفهارس" ج:1، ص:185. "نشر أزهار البستان" ص: 13.

5: نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان، ابن زاكور الفاسي، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط خ، ت:2011م، ص: 69.

6: نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، الحسين بن محمد الورثيلاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دط، دت، ج:1، ص: 361.

7: فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:2، ت: 1982م، ج:1، ص: 121.

وتجدر الإشارة إلى أن البون كبيرٌ بين من قَصَد من الأعلام التفسير كفنٍّ وعِلمٍ مستقلٍ للتدريس فيه أو التأليف، وبين من كان التفسير أحد الملح التي كان يزين بها حلقاته اللغوية أو الحديثية أو الفقهية، وكمثال عن ذلك : الإمام عبد الكريم الفكون، أبو محمد المتوفى سنة: 1073هـ، والذي كان يعقد مجالسه في النحو واشتهر بها، ولكنه يعرج على التفسير كمبحث استدلالي فقط، لذا وجدتُ أن الدكتور أبو القاسم سعد الله قد أشار إلى أن معظم الفنون التي كان يُدرِّسها –الفكون– لطلابه هي النحو والتفسير والفقه[1] أثناء شرحه على ابن الحاجب، وأنه مشارك في العلوم مختص في النحو، وأن سبب اختصاصه في هذا العلم هو قلة المشتغلين به في تلك الفترة، وصعوبته كعلم وقلة الأساتذة المدرسين له[2]، وهذا ليس بدليلٍ على أنه كان صاحب صنعة تفسيرية فضلا عن أن يكون مفسِّرا.

كذلك ما أشار إليه الدكتور أبو القاسم سعد الله–رحمه الله– من أن الإمام أبو مهدي عيسى الثعالبي صاحب الموسوعة العلمية الحديثية الكبيرة المخطوطة «كنز الرواية المجموع في درر المجاز ويواقيت المسموع»[3] أنه من مفسِّري القرآن الكريم في دروسه[4]، دروسه[4]، فقد كان تعاطيه للتفسير وبعض علومه عَرَضًا أثناء حلقاته الحديثية المشتهرة آنذاك، ولم أجد عند كل من ترجم له أنه مفسِّرٌ، أو أنه عقد مجالس وحلقات للتفسير وعلومه.

وباستثمار الضوابط الأربع التي انتقيتها في ضابط التسمية بالمفسِّر عند أعلام الجزائر ممن صنَّف أو درَّس في التفسير للقرآن الكريم، انتقيتُ مجموعة من الأعلام غير المشتهرين في الساحة التفسيرية، والذين توافرت فيهم الشروط مكتملة أو بعضها مع بقاء ضابط الأهلية أصلا لا يستغنى عنه، واخترتُ منهم:

1: منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية، عبد الكريم الفكون، ص: 11.

2: شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:01، ت: 1986م، ص: 118.

3: لأبي مهدي عيسى الثعالبي الجزائري، المتوفى سنة: 1080هـ، أحد رجالات الحديث، والكتاب اعتبره العياشي صاحب "الرحلة"(132/2): "نادرة الوقت ومسند الزمان" بعد أن أجازه فيه الثعالبي، وأشار الكتاني إلى أن نسخة من الكنز ناقصة كانت بالمدينة المنورة وقف عليها هناك عند السيد محمد أمين رضوان المدني، وأنه ظفر منه بالمجلد الأول، وقال:"هو عندي عليه خط مؤلفه بالمقابلة والتصحيح". منه نسخة بخط مشرقي بمكتبة الزاوية الحمزية، برقم:192 مجموع، بالمغرب. ونسخة بعنوان مغاير بدار الكتب المصرية برقم:286، بعنوان: "منتخب الأسانيد في وصل المصنفات والأجزاء والمسانيد".

4: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، ط خ، ت: 2011م، ج:2، ص:15.

4. **محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني، أبو عبد الله (ت:909هـ)**، تلميذ أبي زيد الثعالبي وأبي يحيي الحسني التلمساني، ترك في علم التفسير كتابه الشهير «البدر المنير في علوم التفسير»1و«تفسير سورة الفاتحة»2 وكانت له حلقات ومجالس يعقدها في مواطن سفره وترحاله، يدرِّس فيها علم التفسير وبقية الفنون والعلوم، وهو بالتأليف في التفسير والتدريس فيه مع أهليته وشهود ثلة من الأعلام له بالتمَّكن من التفسير يدخل ضمن زمرة المفسرين الجزائريين.

5. **علي بن محمد الميلي الجمالي التونسي(ت:1248هـ)**، الذي سكن أسلافه تونس، نسبته إلى "ميلة" بقرب قسنطينة، ثم انتقلت عائلته إلى قرية جمال بالساحل التونسي، فقيه مالكي متكلم، مفسِّر3، استوطن مصر وتوفي بها، دخل في زمرة المفسرين الجزائريين بضابط الأهلية والتأليف في هذا الفن مع تزكية الأعلام له، فله « تحفة الأحباب في تفسير قوله تعالى **[ثم أورثنا الكتاب]** » [فاطر:32].

6. **عمر بن محمد المحجوب الشرقاوي، البهلول (ت: ق12هـ)**، لم أقف له على ترجمة، وكان رجلا مبهما في كتب التراجم والأعلام، ذكره أبو القاسم سعد الله –رحمه الله– كأحد الشيوخ الذين فسروا القرآن الكريم كاملا إذ يقول:" كما أن الشيخ عمر بن محمد المحجوب المعروف بالبهلول الزواوي قد كتب تفسيرا للقرآن، يبدو أنه انتهى منه حتى أصبح يعرف بتفسير البهلول"4، ووجدت نسخة منه في فهرس دار الكتب الظاهرية، أورد المفهرس بعض النماذج من كلام البهلول والتي أشار فيها إلى أنه قد كتب تفسيره هذا في دمشق.5

7. **علي بن أحمد بن محمد بن الفيرم بن البكاي، الرقادي (ت:1120هـ)**: علي بن أحمد الرقادي، من أعلام الزاوية الرقادية الكنتية، فقيه فرضي مفسِّر، ولد بالزاوية الرقادية سنة:1008هـ، التي كان والده شيخها ومؤسسها، نشأ بتوات،

1: ذكر الدكتور محمد بن بريكة أنه في ستين مجلدا، وأنه في الخزانات التواتية بأدرار، وقوله في ستين مجلدة مستغرب جدا.كما أشار صاحب "المعلمة" إلى نسخة بالمكتبة الوطنية بالجزائر، ولم يشر إلى رقمها.

2: حُقق من طرف الأستاذ علال بوربيق طبعة مؤسسة البلاغ سنة: 2013م. وحقق في مجلة رفوف في عددها الثالث الصادر في ديسمبر 2013 من طرف الأستاذ المغيلي خدير، ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة العامة بتطوان.

3: تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، ج:4، ص: 428. ومعجم المفسرين، عادل نويهض، ج:1، ص: 387.

4: تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، ج:2، ص:20.

5: فهارس علوم القرآن الكريم لمخطوطات دار الكتب الظاهرية، صلاح محمد الخيمي، ج:3، ص: 159.

ثم رحل إلى السودان والنيجر ومالي للدعوة والتدريس، كما رحل إلى فاس وأخذ عن علمائها، خدم التفسير بالتأليف فيه، فقد صنَّف «زاد المسافرين وغاية الموردين في تفسير القرآن بسنة سيد المرسلين وما ثبت من أقوال المهتدين» قال عنه الشيخ محمد بن مصطفى بن عمر الرقادي الكنتي:" وجدناه مخطوطا قديما عند السيد العالم السوقي المعروف بإنارة قرية قرب قاوة في دولة مالي، لما كنا نبحث عن تاريخ الشيخ محمد بن عبد الكريم".1

8. **علي بن يحي السُلُكْسِيني الجاديري التلمساني (ت: 972هـ)**: ولد بتلمسان ونشأ بها، ترجم له صاحب «البستان»2 وصاحب «مطلب الفوز والفلاح»3 وكانا من طلبته، وأشارا إلى تمكنه من علوم القرآن والتفسير، فقد كان محققاً ذا دراية فائقة بأحكام القرآن في الحذف والثبت والإعراب4 ورسم وضبط القرآن وتفسيره. وبضابط الأهلية بشقيها، وتزكية علمين له بانه من المفسرين، مع إقامة للدروس في التفسير، يدخل ضمن زمرة المفسرين الجزائريين.

9. **عبد الرحمن بن إبراهيم الجنتوري القراري التواتي، أبو زيد (ت:1160هـ)**: أحد أعلام الديار التواتية ومشائخها ومجتهديها، قام برحلات عدة إلى بلاد الحجاز ومصر وفاس وغيرها طالبا للعلم، لم يؤلف في التفسير خلافا لبقية الفنون التي أكثر التأليف فيها، وقد أشار الشيخ محمد باي بلعالم إلى أنه كان مقيما على تدريس التفسير وبعض الفنون5، ويظهر ويظهر من خلال ترجمة تلميذه التنلاني أنه كان صاحب حلقة في تفسير وشرح «أنوار التنزيل» للبيضاوي، وهو بهذا من خدمة التفسير بالتدريس لا التأليف، ويدخل ضمن زمرة المفسرين بقيامه بضابط التدريس والأهلية وتزكية العَلمين.

1: من مقاله: تأسيس الزاوية الرقادية الكنيتية ومن أسسها –هكذا– المنشور على الشبكة العنكبوتية:
http://www.hadaik.com/vb/showthread.php?p=94702

2: البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، ابن مريم التلمساني، ص:281–282.

3: مطلب الفوز والفلاح في آداب طريق أهل الفوز والفلاح، عيسى بن محمد الراسي البطوئي، تحقيق: حسن الفكيكي، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:1، ت: 2000م، ص: 432.

4: البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، ابن مريم التلمساني، ص:281.

5: الغصن الداني من ترجمة وحياة الشيخ عبد الرحمن التنلاني، محمد باي بلعالم، دار هومة، الجزائر، دط، دت، ص: 22.

10. **محمد بن محمد السَّنْباوي المازوني الأزهري، الأمِير (ت: 1232هـ)** المازوني الأصل، الأزهري التحصيل والعطاء، الفقيه المالكي، عالم بالعربية والتفسير، اشتهر بالأمير وهو شيخ أبي راس الناصري1 الذي حلَّاه بالقول: "إن أخذ في التفسير كلَّ عنه «الكشاف» واختفى"2، خدم التفسير وعلومه واشتهر بذلك تأليفا وتدريسا، له في التفسير تأليفا أربعة أعمال جليلة هي: **الأول**: «شرح رسالة الصبان في جملتي البسملة والحمدلة»3، وهي رسالة في تفسير آية البسملة والحمدلة. **الثاني**: «تفسير المعوذتين»4، رسالة في تفسير سورتي الفلق والناس. **الثالث**: «تفسير سورة القدر»5، **الرابع**: **الرابع**: «الربح المؤبد في الصلاة على سيدنا محمد»6، رسالة في معنى قوله تعالى:[**إن الله وملائكته يصلون على النبي**] [الأحزاب:**56**]، وبتأليفه في التفسير وتزكية الأعلام له واشتهار دروسه التفسيرية في الأزهر الشريف، يدخل ضمن زمرة المفسرين من الأعلام الجزائريين.

وفي ختام هذه الورقات فإن الباحث يرى أن دراسة ضوابط التسمية والتوصيف بالألقاب المدحية والعلمية أصبح مطلبا ملحا للتفريق بين مقام التزكية ومقام العِلمية لدى الباحثين المعاصرين، كما صار مطلبا مهما في كل فن وكل تخصص من

1: ذكر أبوراس أن شيخه الإمام السّنباوي حدثه بأصوله المازونية الجزائرية. انظر:"فتح الإله ومنته" ص: 60.

2: فتح الإله ومنته في التحدث بفضل ربي ونعمته، محمد أبو راس الناصري، ص: 60.

3: مخطوط، منه نسخة بالمكتبة المركزية بمكة المكرمة، رقم الحفظ: 1761. ونسخة ثانية بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم الحفظ:[503]9201،[687]10278،[2420]43140،[3079]امبابي 49070،[3402]53721. ونسخة ثالثة: بمكتبة برنستون، بالولايات المتحدة الأمريكية، رقم الحفظ : 5156,308 h. ونسخة رابعة، بالمكتبة المركزية بالمملكة العربية السعودية رقم الحفظ : 972.

4: مخطوط، منه نسخة بالمكتبة المركزية بالسعودية، رقم الحفظ: 3327. ونسخة ثانية بمكتبة المخطوطات بالكويت رقم الحفظ: 809. مصورة عن الظاهرية:4488. ونسخة بالمكتبة الأزهرية بالقاهرة، رقم الحفظ:[315 مجاميع]10180،[403 مجاميع] 16284،[1409 مجاميع] 22358. ونسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم الحفظ : 105/2 (1424).

5: مخطوط بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، بالسعودية، برقم حفظ:00205. ونسخة بالملكية "مكتبه الدولة" ببرلين بألمانيا برقم حفظ: 968. ونسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم الحفظ: 40/1. ونسخة بالمكتبه المركزيه بجامعه الملك سعود بالرياض، رقم الحفظ : 2281. وقد قام الأستاذ أحمد أزهر بتحقيق هذه الرسالة، وطبعت بمركز الدراسات القرآنية التابع للرابطة المحمدية للعلماء، بالرباط بالمغرب، ولم أتحصل عليها مطبوعة.

6: مخطوط، منه نسخة بالمكتبة المركزية بالمملكة العربية السعودية، برقم حفظ : 1270. ونسخة ثانية بدار الكتب الوطنية التونسية، رقم الحفظ: 1091.

التخصصات العلمية كالنحو والحديث واللغة والتاريخ والفلسفة وغيرها، وهو منهج ينشد وضع ضوابط وقواعد محددة لترجمة العَلم وعِلم التراجم عموما.

ملحق بالمخطوطات المعتمدة:

لوحة من مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسر القرآن للسنوسي

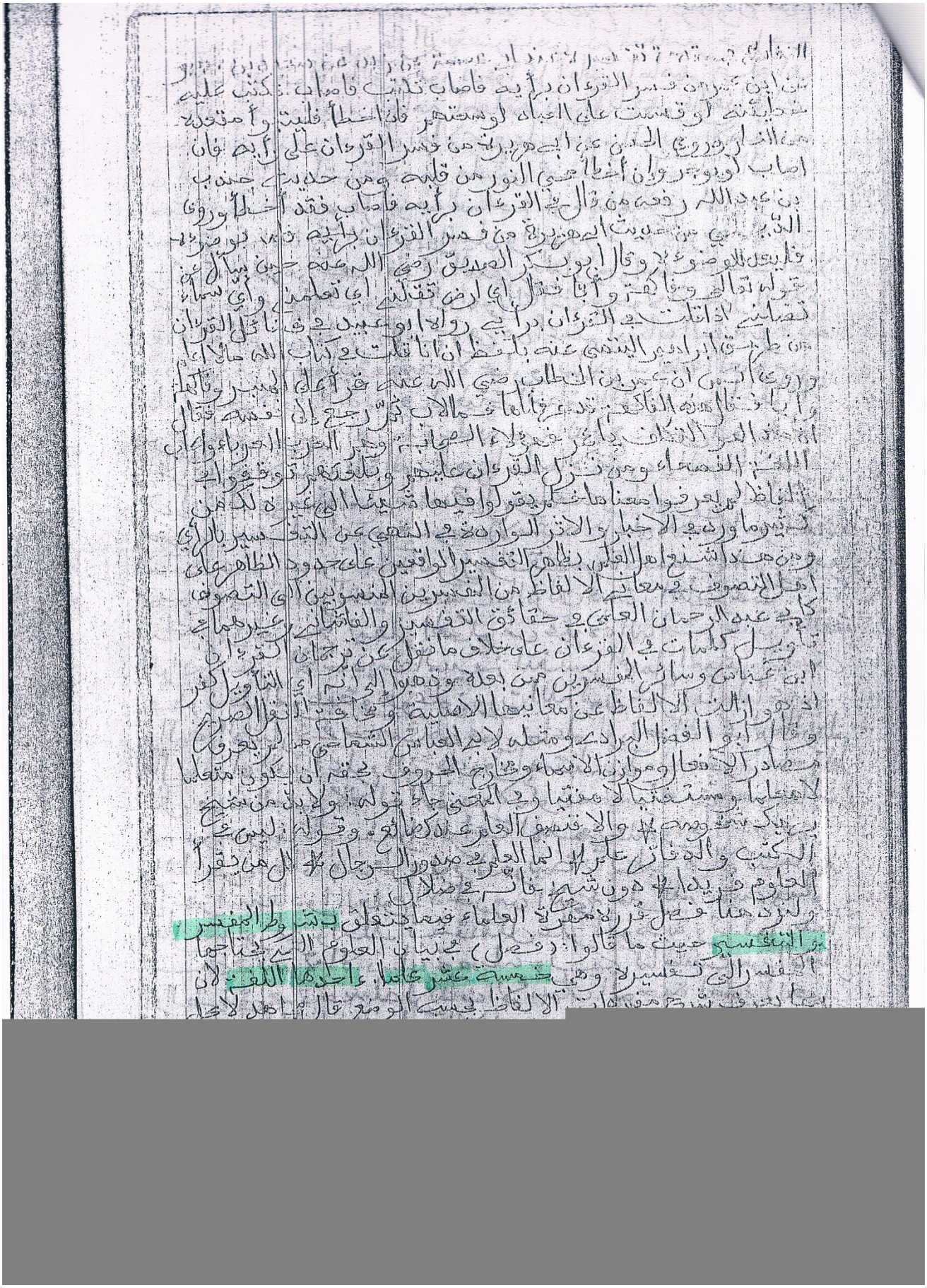

لوحة من مخطوط: عمن يتصدى لتفسير كلام الله لإبراهيم بن حفَّار

قائمة المصادر والمراجع:

1- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:01، ت: 1394هـ/ 1974 م.

2- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط:15، ت: 2002م.

3- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط: 01، ت:1957.

4- البستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان، ابن مريم التلمساني، تحقيق: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، ت:2014م.

5- تاريخ بني ميزاب، يوسف بن بكير الحاج سعيد، المطبعة العربية، الجزائر، ط:3، ت: 2014م.

6- تاريخ الجزائر الثقافي، أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، ط خ، ت: 2011م.

7- تعريف الخلف برجال السلف، محمد الحفناوي، تحقيق: خير الدين شترة، دار كردادة، الجزائر، ط:01، ت: 2012م.

8- تفسير الراغب الأصفهاني، الحسين بن محمد الشهير بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد عبد العزيز بسيوني، مطبوعات كلية الآداب جامعة طنطا، القاهرة، ط:01، ت: 1999م.

9- تقييدات ابن المفتي، ابن المفتي حسين بن رجب، تحقيق: فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط:1، ت:2009م.

10- التيسير في قواعد علم التفسير، محمد بن سليمان الكافيجي، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، مكتبة القدسي، القاهرة، ط:01، ت: 1998م.

11- دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر، محمد بن عسكر الحسني الشفشاوني، تحقيق: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، ط:02، ت: 1977م.

12- شيخ الإسلام عبد الكريم الفكون داعية السلفية، أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:01، ت: 1986م.

13- قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين بن علي الحربي، دار القاسم، الرياض، ط:01، ت: 1996م.

14- غاية النهاية في طبقات القراء ابن الجزري، تحقيق: برجستراسر، مكتبة ابن تيمية ، ط:01، ت: 1351هـ.

15- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، محمود جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03، ت: 1407 هـ.

16- منشور الهداية في كشف من ادعى العلم والولاية، عبد الكريم الفكون، تحقيق: أبو القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:01، ت:1987م.

17- مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، السعودية، ط:02، ت: 1427هـ.

18- معجم أعلام الجزائر من صَدر الإسلام حتى العصر الحَاضر، عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، ط:02، ت:1980م.

19- نشر أزاهر البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان من فضلاء أكابر الأعيان، ابن زاكور الفاسي، دار المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط خ، ت:2011م.

20- نزهة الأنظار فى فضل علم التاريخ والأخبار، الحسين بن محمد الورثيلاني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، دط، دت.

21- نيل الابتهاج بتطريز الديباج، أحمد بابا التنبكتي، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط: 1، ت:1989م.

22- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، محمد عَبد الحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:2، ت: 1982م.

23- مخطوط: تفسير المباني، لمجهول.

24- مخطوط: عمن يتصدى لتفسير كلام الله، الشيخ إبراهيم حفار، ضمن مجموع لفتاوى الشيخ.

25- مخطوط: نزهة الجنان في أوصاف مفسِّر القرآن، محمد السنوسي.

26- مطلب الفوز والفلاح في آداب طريق أهل الفوز والفلاح، عيسى بن محمد الراسي البطوئي، تحقيق: حسن الفكيكي، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط:1، ت: 2000م.